دور هيئة الإعلام والاتصالات في تنظيم التحول الرقمي (التحديات والفرص)

عبد العظيم محمد الصالح
وكيل هيئة الإعلام والاتصالات

د . خليل إبراهيم حسين
مستشار قانوني/ المعهد العالي لإعداد وتأهيل القادة/ الأمانة العامة لمجلس الوزراء

دور هيئة الإعلام والاتصالات في تنظيم التحول الرقمي من خلال إعداد اللوائح التنظيمية، التي تنظم عمل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أصبح متسارع النمو والتطور، إذ دخل في أغلب مفاصل الحياة ولعدم وجود مؤسسة مختصة في عمل التحول الرقمي في البلد، ولكون هيئة الإعلام والاتصالات لديها الأمر 65 لسنة 2004 النافذ بالإمكان سد الفراغ، وأخذ الدور التنظيمي لحين إيجاد مؤسسة معنية بالتحول الرقمي، كذلك تشريع القوانين اللازمة للمعلوماتية وللمؤسسة المعنية بالتحول الرقمي، لتسليط الضوء على أهمية التحول الرقمي في المؤسسات، لا يمكن تنفيذ الابتكار والاقتصاد المستدام بدون التحول الرقمي.

الكلمات المفتاحية: هيئة الإعلام والاتصالات، وزارة الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الذكاء الاصطناعي.

The Role of Communication and Media Commission in Organizing Digital Transformation: Challenges and Opportunities

Abduladheem Muhammed Al-Salih
Undersecretary to Communication and Media Commission

Dr. Khalil Ibrahim Hussein
Legal Counsellor/ Higher Institute for Preparing and Qualifying Leaders/ General Secretariat of the Council of Ministers

The role of Communication and Media Commission (CMC) in regulating digital transformation through the preparation of regulations that regulate the work of information technology and communication (ICT) sector, which has become rapidly growing and developing, as it has affected most aspects of life. Due to the lack of an institution specialized in digital transformation in the country, and because the Communication and Media Commission (CMC) has Law 65 of 2004 in force. It is possible to fill the gap and take the regulatory role until an institution concerned with digital transformation is found, as well as legislating the necessary laws for information technology and the institution responsible for digital transformation. To highlight the importance of digital transformation in institutions, innovation and sustainable economy cannot be implemented without digital transformation.

Keywords: Communications and Media Commission (CMC), Ministry of Communications (MOC), International Telecommunication Union (ITU), Communication and Information technology, Artificial Intelligence(AI).

الاستلام	الارجاع	القبول
2025/7/18	2025/7/27	2025/8/7

المقدمة

هيئة الإعلام والاتصالات هي الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع الاتصالات والمعلوماتية في العراق، كما إن الهيئة تختلف عن الهيئات الموجودة في المنطقة، إذ إن أغلب الدول توجد لديها هيئات ناظمة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باستثناء الهيئة العراقية تكون منظمة لقطاعات مختلفة (الإعلام والاتصالات والمعلوماتية)، جاء ذلك بعد حل وزارة الإعلام العراقية في عام 2003، وتحولت مهامها إلى الهيئة، كما تحول بعض من مهام وزارة الاتصالات إلى الهيئة التي تشكلت وفق الأمر رقم 65 لسنة 2004 النافذ، وسميت (المفوضية العراقية للاتصالات والإعلام)، وبهذا أصبح دور الهيئة مزيجا بين الإعلام والاتصالات والمعلوماتية، كذلك تلعب الهيئة دورا حيويا في دفع عجلة التحول الرقمي، وذلك من خلال مجموعة من المهام والمسؤوليات التي تسهم في بناء بنية تحتية قوية للاتصالات، وتشجيع الابتكار والريادة الرقمية، والحفاظ على بيانات المستخدمين.

أولًا: إشكالية البحث

من الإشكاليات التي تواجه الهيئة هي إشكالية القوانين والتشريعات، التي لم يتم تشريعها أو تعديلها وفق مقتضيات المصلحة العامة، والتطور المتسارع في عالم التكنولوجيا، التي تقف حائلاً من دون تنفيذ المهام الحيوية والاستراتيجية تارة، وأخرى بسبب تداخل الصلاحيات في أداء مهام وعمل المؤسسة في تأدية واجبها على أتم وجه.

ثانيًا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في معرفة الدور الحيوي، الذي تلعبه الهيئة في تنظيم قطاعات مهمة منها الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وأهم منتجات التكنولوجيا وخلاصتها هو التحول الرقمي، وأشار الأمر 65 إلى دور الهيئة التنظيمي في إنشاء المفوضية العراقية للاتصالات والإعلام، إذ

يتم بموجب ذلك إنشاء هيئة إدارية مستقلة لا تسعى لتحقيق الربح يطلق عليها اسم المفوضية العراقية للاتصالات والإعلام (المفوضية)، تتحمل وحدها دون غيرها مسؤولية ترخيص وتنظيم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبث والإرسال، وخدمات المعلوماتية، وغير ذلك من خدمات أجهزة الإعلام في العراق، وتلتزم هذه المفوضية في تأدية واجباتها بمبادئ الموضوعية والشفافية، وعدم التمييز، ومراعات التناسب وقواعد الإجراءات القانونية المتبعة[1].

تكمن أهمية البحث في معرفة الطرائق الحديثة، وتحليل المفاهيم الأساسية للتحول الرقمي ودور الهيئة في تنظيم قطاعات مهمة منها الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات، وأهمية التحول الرقمي للمؤسسات المختلفة، إذ يشهد عالمنا اليوم ثورة معلوماتية وتحولاً رقميا في مختلف مفاصل الحياة، ومن المهم تسليط الأضواء على هذا التطور العالمي، الذي دخل مختلف مفاصل الحياة، إذ شمل العديد منها كالاقتصاد، والتعليم، والصحة، والنقل، والزراعة، والصناعة، وغيرها من القطاعات التي شملها هذا التحول المهم.

ثالثًا: أهداف البحث

نهدف من خلال هذا البحث لتسليط الضوء على أهمية التحول الرقمي، ودور هيئة الإعلام والاتصالات فيه، والتحديات التي تواجه الهيئة من القوانين والتشريعات الأساسية، التي تنظم عمل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والأمر 65 لسنة 2004 النافذ لهيئة الإعلام والاتصالات، وإمكانية إحداث تطوير عمل المؤسسات المرخصة من الهيئة، لأخذ الدور الحيوي للتحول الرقمي في البلد، كما سنسلط الضوء على أهمية التحول الرقمي، والرقمنة، والمزايا المتوخاة منها، وانعكاسها على عمل المؤسسات، التي تتحول رقميا، والدور المهم للقطاع الخاص في التحول الرقمي، كما نبحث التحديات التي تواجه التحول الرقمي، وفي الختام، سنستخلص الاستنتاجات الرئيسة التي تخص دور هيئة الإعلام والاتصالات في هذا السياق.

رابعًا: فرضية البحث

تناولنا في هذا البحث أسلوب البحث التحليلي، انطلاقاً من دور الهيئة، وحسب الصلاحيات الممنوحة لها بموجب الأمر 65 لسنة 2004 النافذ في تنظيم قطاع الاتصالات والمعلوماتية، ولكونها الجهة المسؤولة عن وضع وإصدار قواعد الإجراءات واللوائح التنظيمية في جمهورية العراق، من واجبها إصدار اللوائح التنظيمية والسياسات، التي توفر بيئة مناسبة لتطوير قطاع

التكنولوجيا من خلال أفضل التجارب والممارسات الدولية، واستنادا إلى الأمر 65 لسنة 2004 القسم 5/ 2 "تضع المفوضية منهاجا تنظيميا للاتصالات السلكية واللاسلكية، ولخدمات البث والإرسال وخدمات المعلوماتية"[2]، وما تضمنته من فقرات تعطي الدور في تنظيم تكنولوجيا المعلومات ولوجود حاجة ملحة في التطوير والتنظيم، ودور الهيئة كمضلة ثلاثية الأبعاد تمثل مصلحة الدولة، ومصلحة المستثمر، ومصلحة المواطن، ومن هنا يبرز دور الهيئة في العمل مع القطاع الخاص، وما للقطاع الخاص من دور مهم وأساس في عملية التحول الرقمي في البلد، بإمكان الهيئة أن تلعب هذا الدور الحيوي لكونها المنظم لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ICT) وعلى تماس مع القطاع الخاص.

خامسًا: منهجية البحث

نعتمد في هذا البحث منهج التحليل الوصفي للوقوف على دور الهيئة، وتنظيمها للتحول الرقمي من خلال اللوائح والسياسات، في تقديم الخدمات وفق آليات حديثة تواكب عجلة التطور، هي الرقمنة والتحول الرقمي، ومن خلال هذا البحث سيتم التعرف على مزايا التحول الرقمي والتحديات التي تواجه الهيئة في تنظيم عمل القطاع نحو التحول الرقمي.

سادسًا: هيكلية البحث

سنتناول في بحثنا هذا دور الهيئة من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وانعكاساتها على تطوير البلد، ويقسم البحث على مبحثين، نتناول في المبحث الأول، دور الاتصالات والثورة المعلوماتية وفيه، المطلب الأول يتحدث عن دور الهيئة في التحول الرقمي، من خلال التحول الرقمي والرقمنة، ومزايا التحول الرقمي، والفرص المتاحة لهيئة الإعلام والاتصالات في تنظيم التحول الرقمي، أما المطلب الثاني فسيخصص عن دور القطاع الخاص في التحول الرقمي، من الفرص الاقتصادية والابتكارية، والأنموذج المقترح للاقتصاد الرقمي، وفي المبحث الثاني نتطرق إلى معوقات وتحديات التحول الرقمي، وقسم على مطلبين، الأول تمثل بمعوقات التحول الرقمي في الهيئة، عبر تحديات التشريع والقوانين، وتداخل الصلاحيات، بينما المطلب الثاني تمثل بأسباب تداخل الصلاحيات، وآثار تداخل الصلاحيات.

المحور الأول: دور الاتصالات والثورة المعلوماتية

المقدمة

تعد هيئة الإعلام والاتصالات من التشكيلات الحديثة، التي شكلت بعد عام 2003 بالأمر 65 لسنة 2004 النافذ، وهي المسؤولة عن تنظيم قطاع الاتصالات والمعلوماتية من خلال إصدار السياسات واللوائح التنظيمية، وأشار إليها الدستور العراقي في[3]:

أولاً: يعد كل من البنك المركزي العراقي، وديوان الرقابة المالية، وهيئة الإعلام والاتصالات، ودواوين الأوقاف، وهيئات مستقلة ماليا وإداريا، وينظم القانون عمل كل هيئة منها.

ثانيا: يكون البنك المركزي العراقي مسؤولاً أمام مجلس النواب، ويرتبط ديوان الرقابة المالية، وهيئة الإعلام والاتصالات بمجلس النواب[4].

أهمية التحول الرقمي في العصر الحديث يعد من أهم الظواهر، التي تؤثر في الجوانب جميعا في العصر الحديث، إذ يشكل تطورا هائلاً في كيفية تفاعل الأفراد والمؤسسات والحكومات مع التكنولوجيا، ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية دور الهيئة لمسؤوليتها عن تنظيم العصب الأساس للتحول الرقمي وهي الاتصالات والمعلوماتية، زمن هنا يبرز دور الهيئة في تنظيم عمل التحول الرقمي، إذ يتعين على الهيئات الرقابية والتنظيمية أن تكون على اطلاع دائم بالتحديات والفرص المترتبة على هذا التحول الضخم، وضرورة التكيف معه، وبهذا سنقسم هذا المبحث على مطلبين وهما:

المطلب الأول: دور الهيئة في التحول الرقمي

دور هيئة الإعلام والاتصالات هو تنظيم قطاعات الإعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وإصدار اللوائح التنظيمية والسياسات، ويكون هذا الدور من خلال الاطلاع على التجارب الدولية والإقليمية والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات والمحافل الدولية، منها الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، ومؤسسة الإنترنت لأسماء النطاق والأرقام، المسؤولة عن النطاقات العالمية (ICANN)، المختصة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ICT) لنقل التجارب والممارسات الدولية، كذلك مشاركة التجارب الإقليمية وتخصيصها وفق متطلبات البلد من الناحية القانونية، والاجتماعية، والجغرافية، وغيرها، وفي مطلع العقد الثاني من القرن العشرين برز دور التحول الرقمي جليا في توفير الخدمات وجودتها، وبعد جائحة كورونا ظهر دور التطبيقات والتواصل عن

بعد، ومدى فاعليته في التواصل واستمرار الأعمال وإدارتها في مختلف المجالات الصحية والتعليمة وغيرها من المهن المختفة.

ومن أهم مميزات التحول الرقمي توفير الأنظمة والتطبيقات في المؤسسة، التي تدعو لدعم الأعمال، وتوفير المخططات والإحصاءات الدقيقة، التي يوفرها لصاحب القرار من مخططات ورسوم توضيحية.

وفي آخر استطلاع أجرته ماكينزي لكبار المسؤولين التنفيذيين في مجال الأعمال، وجدت ماكينزي أنه منذ وقوع الوباء، هناك شعور ملفت بالإلحاح بين قادة الأعمال لرقمنة وتحديث عملياتهم وأنظمتهم القديمة، ووفقاً للاستطلاع، فإن العديد من المستجيبين يدركون أن نماذج أعمال شركاتهم أصبحت قديمة، ويعتقد 11% فقط أن نماذج أعمالهم الحالية ستكون مجدية اقتصاديا حتى عام 2023، بينما يقول 64% إن شركاتهم بحاجة إلى بناء شركات رقمية جديدة لمساعدتها على الوصول إلى هناك[5].

أولًا: التحول الرقمي والرقمنة [6]

يعرف التحول الرقمي هو استراتيجية استخدام التكنولوجيا الرقمية للقيام بالعديد من الأعمال والمهام بانتظام، وتحويل إجراءات العمل لتحسين الكفاءة في مؤسسة ما ليكون العمل منتظما وبطريقة جديدة تسهم في تحسين الأداء، وجودة في الإنتاج، مع استخدام التكنولوجيا والتحول الرقمي في مؤسسة ما يعطي قيمة مضافة إلى أدائها، وتطوير عمليتها.

أما الرقمنة فهو استخدام التكنولوجيا الرقمية، وتحويل العمل اليدوي إلى الشكل الرقمي لتحسين الأداء ومستوى الكفاءات، على سبيل المثال تحول الأضابير الورقية إلى رقمية على الحاسبة الآلية، إذ يسهل التعامل معها إلكترونيا في إجراءات الخزن، ومعالجة البيانات، وتصنيفها وما إلى ذلك من عمليات يمكن تطبيقها على البيانات.

والرقمية هي الأساس في التحول الرقمي، إذ يجعل التحول الرقمي ممكن التطبيق، ودفع العمليات بطرائق جديدة ومبتكرة لتنفيذ أفضل المهام بأقصر الأساليب الممكنة لمتابعة سير أعمالها، إذ أصبح التحول الرقمي اليوم يعني التحول من العمليات اليدوية إلى العمليات الرقمية في أغلب الجوانب العملية، التي شملت الكثير من مفاصل الحياة، وفي جوانب متعددة منها التعليمية، والصحية، والمالية، والنقل، وغيرها الكثير.

ثانيًا: مزايا التحول الرقمي

إن للتحول الرقمي مزايا متعددة تساعد المؤسسات على النمو من خلال الأتمتة، وتكرار عملياتها، وتحول عملها إلى مؤتمت[7]، ومن أهم تلك المزايا هي:

1. **خفض التكلفة:** من خلال استخدام البرامج والتطبيقات، التي تعمل على اتخاذ القرار المناسب الذي يصب في مصلحة المؤسسة.
2. **الحصول على رؤية واضحة:** من خلال استخدام البرامج توفر رؤية واضحة من خلال الإحصاءات والمخططات التوضيحية.
3. **تحسين البيانات:** من فوائد التكنولوجيا توفير سعات خزن كبيرة يمكن الاستفادة منها في خزن وتحليل البيئات، التي يمكن من خلالها فلترة وتصفية البيانات وتصنيفها.
4. **تحسين كفاءة الخدمات:** من محاسن الأتمتة تحويل العمليات اليدوية إلى بيانات يمكن متابعة سير عملها، وتدفقها، والاستشعار بجودة الخدمات من خلال مقياس جودة الأداء.
5. **التطوير الشامل:** للتحول الرقمي ميزة في تطور المؤسسات من خلال الأتمتة، واستخدام نظام (ERP)، الذي يعد القلب النابض للمؤسسات من خلال ربط الإدارية والمالية، وسلسلة الإمداد، والتوريد، وغيرها، للمؤسسة التي تتحول رقميا مع توفير رؤيا واضحة لصناع القرار.
6. **تحقيق نتائج قابلة للقياس:** من خلال التحول الرقمي يمكن توفير البيانات اللازمة لقياس مؤشر الأداء، وجودة الخدمة.
7. **استخدام الذكاء الاصطناعي:** يعد التحول الرقمي البيئة الحاضنة للبيانات وتجميعها، وهي الركيزة الأساس للذكاء الاصطناعي، ويعتمد على البيانات الضخمة في الذكاء التوليدي.
8. **ضمان النمو الرقمي المستقبلي:** للحفاظ على منهج التحول الرقمي؛ يجب الحفاظ على تطور البنى التحية للتكنولوجيا، واستخدام أفضل الممارسات التكنولوجية، وبذلك يكون هذا نموا رقميا مستقبليا مواكبا للتطورات المستقبلية.
9. **القضاء على الخطأ البشري:** من أهم مزايا التكنولوجيا والاعتماد على الأتمتة هو تقليل هامش الخطأ، الذي يكون مرتفعا مقارنة بالجانب البشري، لا سيما في العمليات المركبة والمعقدة، التي يتم استخدام التكنولوجيا كحل أفضل من العامل البشري.

10. **توفير رؤية واضحة لصاحب القرار:** من خلال استخدام البرامج والتطبيقات الإلكترونية، التي توفر مخططات وإحصاءات وتقارير دقيقة تتيح لصاحب القرار رؤية أوضح لسير العمل، واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.
11. **تساعد على دفع عجلة النمو والابتكار:** يوفر التحول الرقمي كما من البيانات التي تساعد في رسم رؤية واضحة لصاحب القرار، وتساعد في النمو الاقتصادي والابتكار.
12. **تحسين التجارب الخدمية:** يوفر التحول الرقمية بيئة مناسبة للتحسس بنوع الخدمات المقدمة من المؤسسة للعملاء والتطوير المستمر من خلال قياس جودة الخدمة.
13. **تحسين الكفاءة للخدمات:** مقياس جودة الخدمة وكفاءة الأداء من أهم مؤشرات التحول الرقمي التي تقاس بها جودة الخدمات.
14. **يساعد في مرونة العمل في مختلف الظروف:** من أهم ما يتميز به التحول الرقمي ملاءمة العمل في مختلف الظروف وبجودة عالية بالأداء، وخير مثال هو استخدام التكنولوجيا في أثناء جائحة كورونا، إذ برز دور التحول الرقمي واضحا في تلك الفترة، واستمرار سير العمل عن بعد لإنجاز الأعمال، وغيرها من الأعمال المختلفة، التي يصعب على البشر القيام بها بظروف صعبة يمكن إيكالها إلى التكنولوجيا.

ثالثًا: الفرص المتاحة لهيئة الإعلام والاتصالات في تنظيم التحول الرقمي

انطلاقاً من دور الهيئة، وحسب الصلاحيات الممنوحة لها بموجب الأمر 65 لسنة 2004 النافذ في تنظيم قطاع الإعلام، والاتصالات، والمعلوماتية[8]، ودور الهيئة التنظيمي، بالإمكان إلزام المرخص له (من مزودي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومزودي الأنظمة والتطبيقات) وفق اللوائح التنظيمية، وبنود العقود النافذة واللوائح التنظيمية بحسب رؤى مستقبلية واضحة للتحول الرقمي لمشاركة البيانات للاستفادة منها في رسم خريطة طريق للتحول الرقمي.

الهيئة هي الجهة المسؤولة عن وضع وإصدار قواعد الإجراءات واللوائح التنظيمية في جمهورية العراق؛ لذا يمكن الانطلاق بالمهام الآتية:

1. التنظيم من أجل التحول الرقمي.
2. دعم الشمول الرقمي في البلد.
3. إطلاق مبادرة الثقافة الرقمية.

4. توفير الاتصالات في المناطق البعيدة والنائية.
5. العمل على خفض قيمة الاتصالات والإتاحة للجميع.
6. إطلاق مبادرة محو الأمية الرقمية في البلد، لتطوير وتدريب الملاكات، إذ تم إطلاق مبادرة تدريب مليون مبرمج، قدمها الباحث إلى لجنة الحوكمة الإلكترونية[9]، وهي خطة متوسطة المدى لخمس سنوات لتأهيل الملاكات لسوق العمل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ICT).

المطلب الثاني. دور القطاع الخاص في التحول الرقمي

للهيئة صلاحية إصدار اللوائح التنظيمية والسياسات، التي توفر بيئة مناسبة لتطوير قطاع التكنولوجيا من خلال أفضل التجارب والممارسات الدولية، واستنادا إلى الأمر 65 لسنة 2004 القسم 2/5 "تضع المفوضية منهاجا تنظيميا للاتصالات السلكية واللاسلكية، ولخدمات البث والإرسال وخدمات المعلوماتية"، وما تضمنته من فقرات تعطي الدور في تنظيم تكنولوجيا المعلومات ولوجود حاجة ملحة في تطوير وتنظيم (التحول الرقمي في العراق) شرعت الهيئة ومن منطلق المسؤولية –التي أشرنا إليها آنفا– إلى العمل على تنظيم عمل القطاع الخاص من خلال اللوائح التنظيمية، التي تدعم التحول الرقمي منها (لائحة الحوسبة السحابية، ولائحة الأمن السيبراني)، وهم المرتكز الأساس لبناء التحول الرقمي كذلك إصدار اللوائح التنظيمية التي تنظم عمل التحول الرقمي وخلق بيئة ملائمة لشركات القطاع الخاص لما يتمز به.

1. التحرر من القيود البيروقراطية التي يعاني منها القطاع العام.
2. استقطاب الكفاءات للعمل في مؤسساته لتقديم أفضل الخدمات.
3. يعتمد التمويل الذاتي، لذلك يكون حريصا على إنجاح المشاريع.
4. يوجه بشكل مباشر من المؤسسات الخاصة لتحقيق الأرباح.
5. توفير الخدمات تلبية لاحتياج السوق والمستهلكين لتحقيق الأرباح.
6. تحديد الرواتب حسب درجة الخبرة والكفاءة والمؤهلات وبشكل عام الرواتب في القطاع الخاص أفضل منها في القطاع العام.

أولًا: الفرص الاقتصادية والابتكارية

يمثل الاقتصاد الرقمي قوة تحولية، تجسد التقاء التكنولوجيا والإنترنت في تشكيل مشهد جديد للنشاط الاقتصادي، وهو يشمل شبكة واسعة من الشركات والمؤسسات والأفراد، الذين يستخدمون التكنولوجيات الرقمية والإنترنت لإنشاء وتبادل واستهلاك السلع والخدمات والمعلومات. ويعتمد الاقتصاد الرقمي في جوهره على البيانات كدماء تغذي الابتكار وتوجهات اتخاذ القرارات، وبلغة اليوم، يضم الاقتصاد الرقمي الأنشطة الاقتصادية جميعا التي تجرى عبر الإنترنت، وليس فقط تلك المندرجة تحت مظلة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، كما إنه اقتصاد متمركز على البيانات، تمكننا قدرته على جمع واستخدام وتحليل كميات هائلة من المعلومات المقروءة آليا على تقديم تجارب مخصصة وهادفة، كما يمكن للشركات في الاقتصاد الرقمي تطوير نماذج عمل جديدة، وتوليد قيمة اقتصادية بطرائق لا يمكن للاقتصاد التقليدي تيسيرها.

يتضمن التحول من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد رقمي ميزات رئيسة عدة، بما في ذلك الانتقال من العمليات الورقية واليدوية إلى التشغيل الآلي المدعوم بالتكنولوجيا، والانتقال من السلع المادية الملموسة إلى المنتجات والخدمات الرقمية غير الملموسة، والانتقال من التجارة التقليدية والمتجرية إلى التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، والتطور من المعاملات النقدية التقليدية إلى طرائق الدفع الإلكتروني غير النقدية.

الاقتصاد الرقمي هو مفهوم نشأ في السنوات الأخيرة، وتستمر تعريفاته وتكيفاته مع المناظر التكنولوجية المتطورة بسرعة، ففي الأيام الأولى، كان التركيز على اقتصاد الإنترنت والتجارة الإلكترونية، ومع ذلك، فإن الاقتصاد الرقمي اليوم أوسع بكثير، ويشمل الأنشطة الاقتصادية جميعا التي تمكنها أو تحولها التكنولوجيات الرقمية.

يشهد الاقتصاد الرقمي الحالي في العراق ما يلي:

1. **التحول الرقمي بقيادة الحكومة:** تواصل الحكومة العراقية قيادة جهود التحول الرقمي عبر مختلف القطاعات، مع التركيز الاستراتيجي على تطوير الخدمات المصرفية والمالية.
2. **تحسينات في البنية التحتية للاتصالات تمهيدا للجيل المقبل:** في استعداد لعصر الاتصالات الجيل الخامس للإنترنت، تتسابق شبكات الإنترنت والهواتف المحمولة في العراق لترقية بنياتها التحتية.

3. **زيادة الوعي العام واعتماد الحلول الإلكترونية:** يتبنى الجمهور العراقي بسرعة ميزات الخدمات الإلكترونية، بما في ذلك ملاءمة التجارة الإلكترونية والمعاملات المالية السلسة باستخدام البطاقات المصرفية.

ثانيًا: الأنموذج المقترح للاقتصاد الرقمي[10]

يشير الاقتصاد الرقمي في العراق إلى الأنشطة والمعاملات والتفاعلات الاقتصادية التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك الإنترنت وأجهزة الحوسبة وتطبيقات البرمجيات والبيانات. يشمل إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات في بيئة رقمية متصلة ومدفوعة بالبيانات، وكذلك تحول الصناعات التقليدية وعمليات الأعمال التجارية من خلال اعتماد التكنولوجيات الرقمية. يتجاوز الاقتصاد الرقمي حدود القطاعات المرتبطة مباشرة به، مثل الاتصالات والإعلام، ويتغلغل في مختلف جوانب الاقتصاد الوطني. هذا التحول أدى إلى تأثيرات واسعة النطاق، مما مدَّ مداه في العديد من الصناعات، بما في ذلك على سبيل المثال:

1. **الاتصالات:** تشير إلى التكنولوجيا والبنية التحتية المستخدمة للاتصال عبر مسافات طويلة داخل العراق وعبر الحدود، وتنقسم إلى مزودي خدمات الإنترنت ومشغلي شبكات الهواتف المحمولة. تشمل خدمات الاتصالات المختلفة، بما في ذلك الصوت، والبيانات، ونقل الوسائط المتعددة، مثل بقية العالم، إذ يلعب قطاع الاتصالات في العراق دورا حاسما في ربط الناس والشركات والكيانات الحكومية، مما يسهل تبادل المعلومات والتنمية الاقتصادية.
2. **التجارة الإلكترونية:** ثورة منصات التجارة الإلكترونية مثل (مسواگ) في القطاع التجاري في العراق، إذ توفر هذه المنصات وسيلة مريحة للمستهلكين للتسوق عبر الإنترنت لمجموعة واسعة من المنتجات، مما يوفر تشكيلة متنوعة من السلع، التي قد لا تكون متاحة بسهولة في المتاجر التقليدية، ما أحدث تحولًا كبيرا في عادات شراء المستهلكين، وتوسع نطاق السوق للشركات.
3. **التكنولوجيا المالية:** غيرت الخدمات التكنولوجيا المالية مثل (كي، وزين كاش، وآسيا حوالة) المنظر المالي في العراق، وتمكّن هذه الخدمات المعاملات الرقمية الآمنة والمريحة، بما في ذلك المدفوعات عبر الهواتف المحمولة، وتحويل الأموال من مستخدم لآخر مباشرة، والخدمات

المصرفية عبر الإنترنت، ما زاد هذا من الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية لشريحة أوسع من السكان.

4. **التعليم:** لقد كان للاقتصاد الرقمي تأثير كبير على قطاع التعليم في العراق، إذ ظهرت منصات التعلم الإلكتروني مثل (ناجح) كعنصر أساس بعد جائحة كورونا، مما سمح للطلاب بالوصول إلى مجموعة واسعة من الموارد التعليمية والدورات عبر الإنترنت. يعزز هذا الوصول إلى جودة التعليم ويمكّن التعلم مدى الحياة، مما يتيح للأفراد اكتساب مهارات ومعرفة جديدة.
5. **النقل:** جلبَ الاقتصاد الرقمي تغييرات كبيرة إلى قطاع النقل، وخدمات الركوب مثل (بلي)، إذ لم تجعل النقل الحضري أكثر كفاءة فحسب، بل خلقت فرصا للأفراد لكسب الدخل كسائقين أيضا، فضلاً عن ذلك، عززت المنصات الرقمية الوصولية والراحة في خدمات النقل.
6. **الرعاية الصحية:** شهدت صناعة الرعاية الصحية في العراق دمج الحلول الرقمية، إذ أدت الابتكارات مثل جدولة مواعيد الأطباء، ومثل (رازي) إلى تبسيط تفاعلات المرضى مع الأطباء، وتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية عموما، كما أصبحت الرعاية عن بعد وأنظمة معلومات الصحة جزءا لا يتجزأ من تقديم الرعاية الصحية.
7. **السياحة:** اعتنقت صناعة السياحة في العراق الحلول الرقمية كقريناتها، إذ سهلت منصات الحجز الإلكتروني مثل (سندباد) على المسافرين تخطيط رحلاتهم، وحجز الإقامات، والوصول إلى المعلومات عن وجهات السياحة، وزاد هذا الاعتماد على السياحة، وحسن من تجربة المسافرين بشكل عام.
8. **الزراعة:** بدأ قطاع الزراعة في الاستفادة من الحلول الرقمية في الآونة الأخيرة، وسمحت الابتكارات في الزراعة الدقيقة، وإدارة سلسلة التوريد للمزارعين بتحسين محاصيلهم، وتقليل الهدر، كما تستكشف تطبيقات الهواتف المحمولة والمنصات عبر الإنترنت لربط الفلاحين بالأسواق والموارد، مما يجعل الزراعة أكثر كفاءة واستدامة.

وفي نظرة مستقبلية؛ من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الرقمي في العراق[11] ما يلي:

أ. **مبادرات حكومية إلكترونية شاملة:** تحول شامل لعمليات الحكومة إلى الرقمية من خلال مبادرات جريئة لإنشاء حكومة إلكترونية.

ب. **شراكات عالمية لنمو البنية التحتية:** زيادة في الاستثمارات الدولية والشراكات لتعزيز وتطوير البنية التحتية.

ج. **برامج تطوير المهارات الرقمية:** تنفيذ برامج شاملة لرفع مهارات القوى العاملة في التكنولوجيا الرقمية، فضلاً عن التركيز على مبادرات التعليم والتدريب لتلبية الطلبات المتطورة للاقتصاد الرقمي.

المحور الثاني: معوقات وتحديات التحول الرقمي

المقدمة

التحول الرقمي هو عملية واسعة النطاق تتطلب تغييرا جذريا في طريقة عمل المؤسسة، على الرغم من الفوائد الكبيرة التي يجلبها هذا التحول، إلّا أنه يواجه مجموعة من التحديات والمعوقات، التي يجب التعامل معها بحكمة، وللوقوف على التحديات التي تواجه تنظيم عمل التحول الرقمي في الهيئة، ومن هنا سنعمل على تقسيم هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأول: معوقات التحول الرقمي في الهيئة

للتحول الرقمي مزايا كما له من معوقات، ومنها نورد ثماني تحديات أمام تحقيق التحول الرقمي للمؤسسات[12] التي تتحول رقميا، ومنها الهيئة، وهي كالآتي:

1. نقص الرؤية الاستراتيجية الواضحة: للرؤية الاستخراجية دور مهم في عمل المؤسسة، وغياب رؤية الهيئة أفقدها هذا الدور الحيوي والريادي التنظيمي للقطاع.
2. مقاومة التغيير: من أهم التحديات التي توجهها النظم الجديدة هي الممانعة، ومقاومة التغيير، وهذا واضح من خلال تمسك الموظفين بمهامهم، التي اعتادوا عليها في عملهم اليومي خوفاً من فقد مميزات عملهم، ومهارتهم التقليدية المكتسبة.
3. نقص المهارات والقدرات البشرية: يعد تطوير المهارات البشرية في مجال التكنولوجيا ومواكبتها لهذا العالم المتسارع، واحدا من التحديات التي تواجه العاملين والمختصين في عالم التكنولوجيا.
4. البنية التحتية للتكنولوجية غير ملائمة: واحدة من التحديات التي تواجه البنى التحية للتكنولوجيا هي التطور المتسارع في عالم التكنولوجيا، وتقادم الأصول التكنولوجية، وهذا يحتاج إلى تخصيص مالي مستمر، وتطوير التكنولوجيا يحتاج إلى تطوير الملاكات.

5. مواجهة الهيئة الصعوبة في إدارة البيانات بكفاءة واستخدامها لاتخاذ القرارات المناسبة والاستراتيجية.
6. ضعف التكامل بين الأنظمة والتطبيقات المختلفة، إذ يتم إنشاء أنظمة وتطبيقات مختلفة قد لا تعمل ضمن منصة أو بيئة واحدة، وهذا يعد واحدا من التحديات في رسم خريطة طريق لمشاركة البيانات وهو المرتكز الأساس للتحول الرقمي.
7. التمويل والاستثمار غير الكافي نظرا لنقص التمويل، إذ يمكن أن يؤدي إلى تنفيذ غير كامل للمشاريع، وبالتالي فشلها في تحقيق الأهداف.
8. عدم التكيف مع الاحتياجات المتغيرة بسبب تعقيد الأنظمة والبرامج التطبيقية وصعوبة تغيرها، وفق متطلبات ومتغيرات العمل.

أولًا: تحديات التشريع والقوانين

المرتكز القانوني من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات هو التشريع، إذ لم تصدر التشريعات المختصة بالمعلومات والجريمة الإلكترونية، كما لم يتم التصويت على قانون الهيئة، الذي أشار في الأمر 65 لسنة 2004 من سلطة الائتلاف، إلى تنظيم بقانون خلال أشهر، ولم يتم إصدار تشريع لهذه المؤسسة المهمة في تنظيم قطاعات الإعلام، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات حتى الآن، فهناك قوانين مهمة عديدة لتنظيم عمل الاتصال، ومنها:

1. قانون الاتصالات والمعلوماتية[13]: اللجنة المشرفة (لجنة الخدمات والإعمار، ولجنة الثقافة والسياحة والآثار)، إذ تم طرح هذا القانون في مجلس النواب العراقي في عام 2019، وتمت القراءة الأولى للقانون الذي يعد المظلة الرئيسة للاتصالات والمعلومات في العراق، وبعده يتم إقرار القوانين المتعلقة بهذا القطاع، التي سنوردها لاحقا، كما تم سحب هذا القانون للتعديل عليه، ولم يتم التصويت عليه حتى الآن.
2. قانون وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[14]: اللجنة المشرفة (لجنة الثقافة والإعلام، ولجنة الخدمات والإعمار) في عام 2017 تم طرح القانون للتصويت عليه في مجلس النواب العراقي للقراءة الأولى، كما ورد "باسم الشعب مجلس الرئاسة بناء على ما أقره مجلس النواب وصادق عليه مجلس الرئاسة، واستنادا إلى أحكام البند (أولًا) من المادة (61)، والبند (ثالثًا)

من المادة (73) من الدستور صدر القانون الآتي: رقم (71) لسنة 2017 القراءة الأولى لقانون وزارة الاتصالات وتكنولوجيا، المعلومات، الفصل الأول، التأسيس والأهداف".

3. قانون هيئة الإعلام والاتصالات: في عام 2017 تم طرح القانون للتصويت عليه في مجلس النواب العراقي للقراءة الأولى، وبعد ذلك سحب القانون، ولم يصوت عليه على الرغم إجراء العديد من النقاشات مع اللجان البرلمانية المختصة بشأن تعديل على مسودة القانون للتصويت عليه، لكن لم يتم التصويت على القانون كباقي قوانين القطاع التي تعنى بالاتصالات والمعلوماتية.

ثانيًا: تداخل الصلاحيات

تداخل الصلاحيات بين هيئة الإعلام والاتصالات ووزارة الاتصالات في العراق يعد من القضايا الشائكة، التي أثرت سلبا في أداء القطاع، وسببت العديد من المشكلات، وهذا التداخل ينبع من عدم وضوح التوزيع الدقيق للمسؤوليات بين الجهتين، مما يؤدي إلى ازدواجية في العمل، وتأخير في اتخاذ القرارات، ويشكل عائقًا أمام التطوير والتحديث في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (ICT).

المطلب الثاني: أسباب تداخل الصلاحيات

تداخل الصلاحيات بين الوزارات والهيئات في كثير من الدول، وله أسباب متعددة كثيرة ومتشابكة نذكر منها:

1. **غياب تشريع واضح:** يعود السبب الرئيس لتداخل الصلاحيات إلى غياب تشريع شامل يحدد بدقة صلاحيات كل جهة ومسؤولياتها.
2. **التاريخ المؤسسي:** يعود تاريخ تأسيس الهيئة والوزارة إلى فترات مختلفة، مما أدى إلى تراكم الصلاحيات، ووجود ازدواجية في بعض المجالات.
3. **النمو السريع للقطاع:** أدى النمو السريع لقطاع الاتصالات إلى زيادة التعقيد في إدارة شؤونه، مما زاد من حدة مشكلة تداخل الصلاحيات.
4. **التغيرات السياسية:** أدت التغيرات السياسية المتكررة في البلد إلى عدم الاستقرار المؤسسي، وتأخير في إصدار التشريعات اللازمة.

آثار تداخل الصلاحيات

1. **الإبطاء في اتخاذ القرارات:** يؤدي التداخل في الصلاحيات إلى إبطاء عملية اتخاذ القرارات، وتأخير تنفيذ المشاريع.
2. **ضعف التنسيق:** يؤدي إلى ضعف التنسيق بين الجهتين، مما يؤثر سلبا في كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين.
3. **الفساد:** قد يشجع التداخل في الصلاحيات على انتشار الفساد، واختلاس الأموال العامة.
4. **تضارب المصالح:** قد يؤدي إلى تضارب في المصالح بين الجهتين، مما يعوق التطوير والتحديث في القطاع.

الخاتمة

مما تقدم ولدفع عجلة التحول الرقمي في العراق؛ بالإمكان الاستفادة من الثورة الرابعة لتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي في العالم، التي تطورت مع انطلاق الأجهزة الذكية، ونمت وتسارعت في التطور والابتكار في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واليوم يشهد العالم قفزات نوعية في عالم التكنولوجيا، وكمية البيانات الضخمة، التي لم يشهدها التاريخ في السابق لتوليد البيانات بحجم تلك البيانات، التي تولدت خلال العقدين الماضين نتيجة الاستخدام الكبير للتكنولوجيا وتوليد البيانات التي أصبحت عصب التكنولوجيا، وخير دليل على ثروة البيانات هو استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) الذي سيغير العالم في شتى صنوف المعرفة، لما يمتلك من قدرات هائلة في تصويب اتخاذ القرار بالاعتماد على التجارب من البيانات المزودة له.

ومن هنا نرى من المهم التخطيط الاستراتيجي، ووضع الخطط المتوسطة وبعيدة الأمد لتطوير البنى التحية، وتأهيل الملاكات لمواكبة التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والتحول الرقمي الذي سيخدم المجتمع، وتوفير الخدمات والقضاء على الفساد الإداري والمالي، ودعم الاقتصاد الوطني.

أولا: الاستنتاجات

لتلعب الهيئة دورها الحيوي في دفع عجلة التحول الرقمي من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة، يمكنها أن تتغلب على هذه التحديات في تحقيق تقدم ملحوظ في التحول الرقمي، وهناك تحديات عديدة تواجهها لتنظيم هذا التحول المهم ومنها:

1. القوانين والتشريعات: عدم إصدار القوانين والتشريعات يعد عائقاً مهما في تنظيم التحول الرقمي في البلد.
2. عدم وجود مؤسسة قائمة ترعى التحول الرقمي يعد من تحديات التحول الرقمي في البلد.
3. الأمن السيبراني: يعد التحدي الأمني من أكبر التحديات التي تواجه التحول الرقمي عالميا ومنها الهيئة.
4. ضعف التخطيط: افتقار الهيئة إلى التخطيط الاستراتيجي الموضوعي للاستفادة من مزايا التحول الرقمي.
5. ضعف البنى التحتية للتكنولوجيا إذ تعاني المؤسسات من ضعف واضح في البنى التحتية لاستثمارها في التحول الرقمي، ومنها الهيئة.
6. قلة الخبرات: تفتقر المؤسسات إلى الملاكات المتدربة الكفؤة لأداء الأعمال المهمة للتحول الرقمي، ومنها الهيئة.
7. الممانعة للتحول الرقمي خوفاً من إحلال البدائل التكنولوجيا بدل الوظائف.
8. الفساد الإداري والمالي: يعد التحول الرقمي واحدا من أهم السبل للقضاء على الفساد الإداري والمالي لذلك توجد ممانعة كبيرة من المستفيدين منه.

ثانيًا: التوصيات

بناء على ما سبق من تحليل للفرص والتحديات، التي تواجه التحول الرقمي، ولتعزيز دور هيئة الإعلام والاتصالات، وأخذ دورها بفاعلية، وحسب ما نص عليه القانون وفق الأمر 65 لسنة 2004 النافذ في تنظيم قطاع الإعلام والاتصالات والمعلوماتية، ولأهمية التحول الرقمي والمزايا التي أشرنا إليها في البحث نوصي بالآتي:

1. التصويت على قانون الهيئة بدل الاستمرار بالأمر (65) لسنة (2004) لسلطة الاحتلال.
2. إصدار التشريعات التي تعزز حوكمة البيانات ودور المؤسسات الأخرى بفاعلية.
3. وضع استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي، وتنظيم القطاع بإصدار اللوائح والسياسات.
4. العمل على تطوير الملاكات وتدريبهم بشكل يتماشى مع حجم المهام التنظيمية للتحول الرقمي.
5. الاستثمار في قطاع التكنولوجيا وخلق فرص استثمارية للشركات العالمية لنقل الخبرات وتوطينها.

6. حماية البنية التحتية الرقمية من الهجمات السيبرانية، والتوعية المجتمعية بأهمية الأمن السيبراني.

المصادر

[1] انظر في القسم (3) إشارة إلى الأمر 65 لسنة 2004 النافذ الذي طالب بإنشاء المفوضية العراقية للاتصالات والإعلام.

[2] مصدر سابق.

[3] انظر الدستور العراقي لسنة 2005 في المادة (103)، إذ أشار إلى الهيئات المستقلة إداريا وماليا ومنها الهيئة.

[4] مصدر سابق.

[5] استطلاع ماكينزي مدونة الإلكترونية https://www.mckinsey.com.

[6] التحول الرقمي كما تعرفه شركة أوراكل مدونة إلكترونية https://www.oracle.com/ae-ar.

[7] مدونة إلكترونية فوائد ومميزات التحول الرقمي وعيوبه وأهميته في 2024 وأهم الإيجابيات والسلبيات – بكه للتعليم.

[8] انظر الأمر 65 سنة 2004 النافذ القسم (3) المادة (1) أشار إلى دور الهيئة في ترخيص وتنظيم الاتصالات والمعلوماتية.

[9] لجنة تنسيق وإدارة النشاط الحكومي باتجاه انشاء الحوكمة الإلكترونية بالأمر (22) لسنة 2020.

[10] الاقتصاد الرقمي في العراق مدونة إلكترونية، الاقتصاد الرقمي للعراق: أنموذج مقترح.

[11] مصدر سابق.

[12] فوائد ومميزات التحول الرقمي عيوبه وأهميته، رسالة دكتوراه من كلية الهندسة في جامعة قطر. د. عبد العزيز الدوسري.

[13] انظر قانون الاتصالات والمعلوماتية في مجلس النواب العراقي عام 2019.

[14] قانون وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أرشيف مجلس النواب العراقي.